

المجتمعات المحلية تقود عملية الاستقرار في الصومال

سيريس هارتكورن

بضرورة انتهاج منهج ما في تحقيق الاستقرار في الصومال على أن يكون ذلك المنهج قائماً على استكشاف العمليات التي تقودها المجتمعات المحلية بدلاً من التركيز على جهود الاستقرار المسيّسة تماماً التي أثبتت حتى هذه اللحظة فشلها وعدم جدواها. ويجب عند بناء السلامة على مستوى المجتمعات المحلية إتباع المبادئ الإنسانية التي تضم: وضع حاجة المواطنين أعلى سلم الأولويات دون تشجيع أي أجندة سياسية. وقد يعني ذلك مشاركة الجماعات المسلحة من غير الدول في الحالات التي يكون لتلك الجماعات بعض الشرعية ضمن فئة من المواطنين على أن يثبتوا رغبة حقيقية منهم في التمسك بالمعايير الدولية التي ينص عليها القانون الإنساني الدولي.

وتمثل غالكاو الجنوبية عاصمة إقليم غالمودونغ الذي أعلن استقلاله الذاتي وجهاء القبائل فيه وجماعة «أهل السنة والجماعة» التي أعلنت استقلال الإقليم استقلالاً ذاتياً إثر الهزيمة التي لحقت بقيادة الحرب في مقديشو عام ٢٠٠٦. وتقع بلدة غالكاو على حدود إقليم بونتلاندي والإقليم الجنوبي الوسط للصومال، وتنقسم المدينة إلى قسمين شمالي خاضع لإدارة إقليم بونتلاندي، وجنوبي يخضع لإدارة إقليم غالمودونغ. أما جماعة «أهل السنة والجماعة» فهي الجهة العامّة التي تعمل على تقديم الأمن في غالكاو الجنوبية، وقد تمكنت من تحسين الوضع الأمني في المنطقة التي تدار من قبل إقليم غالمودونغ. ومقارنة بالأقاليم الأخرى في جنوب ووسط الصومال، تمتعت المنطقة الخاضعة لسيطرة إقليم غالمودونغ

غالباً ما يُنظر للجماعات المسلحة من غير الدول على أنها فاقدة للشرعية وغير مؤهلة لتكون من النظراء المحتملين في عملية بناء المؤسسات الأمنية. لكن لا بد من إعادة النظر في وجهة النظر تلك عندما تكون الأمور خاضعة إلى سيطرة الجماعات المسلحة.

وفي مدينة غالكاو الجنوبية، مثلاً، وهي تبعد عن العاصمة مقديشو قرابة ٤٥٠ كيلومتراً، تأسست جماعة تطلق على نفسها اسم «جماعة أهل السنة والجماعة» واستحوذت على زمام الأمور في تلك المدينة. وفي هذه الحالة بالذات، تمكنت مجموعة إزالة الألغام الدانمركية من تحقيق نتائج طيبة (على النقيض مما حدث في مجال سعيها لإعادة مأمونة للنازحين) حيث حصلت على النفاذ إلى المجتمعات بل أقامت الشراكات أيضاً مع المجتمعات المحلية والحكومة المعينة ذاتياً.

منهج عملي

وقد يثار جدل حول إشراك الجماعات المسلحة من غير الدول في بناء المؤسسات لضمان أمن المدنيين، ومع ذلك، قد يكون إشراكهم ضرورياً في حالة الصومال، على سبيل المثال، مع غياب سلطة الدولة المركزية. وعلى الأقل، تبقى قضية إشراك الجماعات أمراً ممكناً في المستقبل القريب. فلقد طال أمد الحرب الأهلية في الصومال، وصاحب ذلك ارتفاع في مستويات انعدام الأمن فيها ما أدى إلى ظهور حاجة ماسة ملحة لأي مبادرة من شأنها الحد من العنف المسلح بهدف إيجاد بيئة مناسبة يمكن من خلالها البدء بعملية الإعمار. وتؤيد الخبرات الحاصلة من خلال العمل في غالكاو الجنوبية وجهة النظر القائلة

على مدى عدّة سنوات، عُرفت الصومال على أنها خير مثال لإخفاق الدولة وصعوبة استعادة المؤسسات الحكومية بعد الانهيار الكامل للدولة. فالحرب الأهلية الدولية، والجوع والفقر كلها تسببت في نشوء أزمة إنسانية أدت إلى تدفق عدد كبير من النازحين وظهور الحاجة لتقديم المساعدات الإنسانية لما يُقدّر عدده بـ ٣,٢ مليوناً. ومع ذلك، ومع ارتفاع أعداد المواطنين المحتاجين للمساعدة، ازدادت الصعوبة في الوصول إلى منظمات الإغاثة الدولية، نظراً لتصاعد الضغوط التي تمارسها الجماعات المسلحة من غير الدول.

فمنذ سقوط نظام سياد بري عام ١٩٩١، ظهرت عدّة إدارات عينت نفسها بنفسها وحاولت الاستحواذ على زمام الحكم في البلاد، وأعلنت عن تأسيسها لمناطق الحكم الذاتي في مختلف أنحاء البلاد. وأكثرها شهرة أرض الصومال الشمالية الغربية التي لم تحظ مع ذلك باعتراف دولي بها.

ومع انكماش الفضاء الإنساني في جنوب الصومال ووسطها، أعادت الوكالات الإنسانية تنظيم عملياتها بحيث تنطلق من المناطق إقليم أرض الصومال، الذي يحظى باستقرار نسبي، وكذلك، إلى حد ما، في إقليم بونتلاندي شمالي البلاد. ومع ذلك،

تبقى الصومال تعاني من مشكلة الحاجة الحادة والملحة للنازحين فيها، ناهيك عن المصاعب التي تواجهها المنظمات الإنسانية في التفاوض مع الجماعات المسلحة من غير الدول في العاصمة الصومالية مقديشو. بالإضافة إلى ذلك، لا يمكن اعتبار بورتلاندي بحال من الأحوال على أنها تمثل الناحية الجنوبية الوسطى من البلاد. وحيث إنّ الجماعات المسلحة من غير الدول تشكّل بأنفسها الجهاز الإداري المحلي، فهي بذلك تصبح من بين أصحاب الواجبات إزاء المواطنين بمن فيهم النازحين. وعندما تُصيغ صورة تلك الإدارات بالشرعية في عيون المواطنين، تصبح الجماعات المسلحة من الشركاء المحتملين المهمين.





قدرات المجتمعات المحلية في إدارة النزاع والسعي وراء التسويات السلمية للنزاعات، من خلال عدّة طرق منها على سبيل المثال تقديم التعليم في مجال إدارة النزاعات. وبما أنّ النازحين ضيوف جدد على المجتمعات المستقبلية لهم، فغالباً ما يكونوا ضعفاء معرّضين في حالة وقوع أي نزاع كان. وهذا ما يفسر الأهمية القصوى لضرورة تعزيز العلاقات بين النازحين والمجتمعات المضيفة وذلك عن طريق إشراك كلا المجموعتين في عملية الحفاظ على سلامة المجتمع المحلي، وبذلك إيجاد إحساس بالامتلاك والانتماء للعملية.

وينتاب المجتمعان مخاوف كبيرة أخرى من تعرضهم لجرائم الاغتصاب والسرقة والاعتداء والسرقة فمثل هذه الجرائم لا يقتصر أثرها على سلامة المواطنين فحسب بل يمتد أثرها إلى احتمال زعزعة الاستقرار، فقد تؤدي إلى إشعال نار الرغبة في الانتقام ونشوب النزاع بين القبائل، والعائلات أو بين مواطني الشمال والجنوب.^٢ وحيث إنّ القادة التقليديين يفتقرون إلى الأدوات اللازمة للتصدي إلى الأخطار الإجرامية الجديدة، هناك ضرورة إلى وجود قوة شرطية فعالة تكون محل ثقة المجتمعات المحلية وتوسع لحل مشكلة الجريمة وتسوية النزاعات. وقد عمل إقليم غامودونغ مؤخراً على تدريب ٣٢٥ ضابطاً في الشرطة ممن سيُعيّنون في غالكاو الجنوبية، لكنّ ٢٨٪ من الأسر تشير إلى أنّها ما زالت تعتمد إلى التوجه إلى شيوخ القبائل في الأمور المتعلقة بالجرائم بدلاً من اللجوء إلى الشرطة. وهذا يدل، جون أدنى شك، على ضرورة تعزيز العلاقة بين المجتمعات المحلية والشرطة. وقد ساعدت مجموعة إزالة الألغام الداهمركية على إقامة لجان مجتمعية تقوم بعمل الشرطة لتكون حلقة الوصل بين المجتمع والشرطة؟ كما شاركت المجموعة في النقاشات التي دارت مع إقليم غامودونغ لتحديد الطرق الأخرى من طرق دعم بناء المؤسسات الأمنية الرسمية كتدريب قوى الشرطة على مبادئ حقوق الإنسان.

إدارة الإقليم المذكور بنشاط كبير إلى بناء الشراكات مع المنظمات الدولية. وعلى النقيض مما تفعل جماعة أهل السُنّة والجماعة، فلا تعارض تلك الإدارة وجود المنظمات الدولية التي تتلقى التمويل من الحكومات الغربية، ويعود بعض أسباب ذلك إلى تشكيلة الجماعة المُسلّحة في الإقليم التي تتلقى الدعم من القبائل بدلاً من الاعتماد على الخطاب الديني. وهناك سبب آخر وهو أنّ جماعة أهل السُنّة والجماعة تعمل بالتحالف مع الحكومة الاتحادية الانتقالية. وهكذا، تعمل مجموعة إزالة الألغام الداهمركية مع إقليم غامودونغ للتصدي لجميع مظاهر العنف المسلح وجمع مختلف أبناء المجتمعات المحلية لتحديد الحلول وتطويرها تلبيةً لحاجات السلامة والأمن، وذلك من خلال تطوير وتطبيق خطة السلامة للمجتمعات المحلية. ولن تقتصر أهداف هذه الخطة على تحسين الوضع الأمني المباشر فحسب، بل ستهدف أيضاً إلى تعزيز قدرات المجتمعات المستهدفة في مقاومة انزلاقها نحو هاوية النزاع، كما ستهدف إلى تحسين سلوكيات الأفراد والمجموعات على حد سواء ومنع ما يمكن أن يؤدي إلى إطلاق شرارة النزاع.

سلامة المجتمعات المحلية

يشير تقرير مجموعة إزالة الألغام الذي أجرته حول المجتمعين المحليين المستهدفين إلى أنّ أكثر من ٥٠٪ من الأسر يملكون سلاحاً نارياً واحداً على الأقل، وأنّ الحوادث المرتبطة بالأسلحة الصغيرة والخفيفة تشكّل أعلى نسبة من المخاوف الأمنية التي تتناب المجتمعين المحليين. ويتضمن برنامج مجموعة إزالة الألغام تركيب جهازي تخزين آمنيّ لكل من الأسلحة الصغيرة والخفيفة وتطهير الأرض من الذخائر غير المنفلقة، ورفع الوعي حول مخاطر الألغام والتدريب على السلوكيات التي يجب اتّباعها في التعامل مع الأسلحة النارية. ومن المخاوف الأخرى في دالسان وألاني في النزاع بين المجتمعات المحلية والقبائل. ومن هنا، تسعى المجموعة إلى تعزيز

بنوع من الاستقرار النسبي منذ عام ٢٠٠٥، وقد أصبحت مقصداً للنازحين الهاربين من النزاع الدائر في الأقاليم الأخرى. وفي حين أنّ العلاقة بين المجتمعات المضيفة في غالكاو الجنوبية والنازحين كانت علاقات طيبة (خاصة بسبب الانتماءات القبلية)، تزداد الآن مخاطر نشوب التوتّر نتيجة ندرة الموارد إزاء الأعداد المتزايدة للنازحين الوافدين إلى المنطقة.

وتكتسب غالكاو أهميّة إستراتيجية لأنها تمثّل واحدة من الجيوب القليلة لاستقرار النسبي في البلاد التي يمكن للمنظمات الدولية العمل فيها وانطلاقاً منها. ومع ذلك، نجد أنّ أغلب المنظمات تستقر في غالكاو الشمالية الخاضعة لإدارة بورتلاند، وذلك ما أزرى شعور التهميش لدى المواطنين في غالكاو الجنوبية. وتعد مجموعة إزالة الألغام الداهمركية واحدة من فئات المنظمات التي درست احتمال النفاذ إلى غالكاو الجنوبية عن طريق تأسيس برامج مجتمعية لسلامة في مجتمعين محليين هما دالسان وألاني عام ٢٠١٠.

ويعد منهج سلامة المجتمعات من المناهج ذي الاتجاه من القاعدة إلى الهرم في معالجة الاستقرار ويعني ذلك منح المجتمعات المحلية أنفسها إحساساً بامتلاك العملية برمتها والانتماء إليها. لكنّ الاستقرار في غالكاو الجنوبية يغدو هشاً للغاية نتيجة عوامل الجرائم المتغيرة الخارجية والداخلية على حد سواء، يضاف إليها العنف المسلح والنزاعات بين القبائل ناهيك عن محدودية المصادر وشخّها في المجتمعات المحلية، ما يعني وجود حاجة ملحة في الحصول على حلول مستدامة لتحقيق الأمن.

تسعى إدارة إقليم غامودونغ إلى تحقيق أهداف بناء الدولة في الإقليم الخاضع لسيطرتها، لكنّها تفتقر إلى القدرات والموارد الضرورية لبناء الأمن والإغماء دون الحصول على المساعدات الخارجية. ولذلك، تسعى

لكن هناك بعض التحديات المرتبطة بتوفير بناء قدرات قوات الشرطة ومساعدتها، منها أن الشرطة في هذه الحالة ستكون مرتبطة بجماعة مسلحة من غير الدولة بدلاً من ارتباطها بحكومة معترف بها. وهذا ما لا بد من أخذه في الاعتبار. وفي هذا السياق، تتمثل التحديات الرئيسية الماثلة أمام ولاية غالمودونغ في غياب القدرات ضمن الإدارة العامة، وصعوبة الخروج على البنى القبلية لبناء مؤسسات مستقلة وخاضعة للمساءلة في الإقليم. أما عن قرار مجموعة إزالة الألغام الدانمركية في مشاركة إقليم غالمودونغ كان ممكناً نتيجة ارتفاع مستوى الشرعية التي يحظى بها إقليم غالمودونغ وجماعة أهل السنة والجماعة لدى المواطنين ورغبتها في مناقشة معايير حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وذلك من الأمور المحتملة التي لا يمكن مناقشتها إلا من خلال علاقة التشارك والحوار.

التكامل بين الحد من العنف المسلَّح والإهماء

يشكّل العنف المسلَّح واحداً من أهم العوائق الماثلة أمام الإهماء وذلك يعني ضرورة ربط المبادرات الإهمائية بالحد من العنف المسلَّح. وسعيًا منها لربط العمليتين إحداهما بالأخرى، طوّرت مجموعة إزالة الألغام الدانمركية ومجلس اللاجئين الدانمركيين منهجاً متكاملًا لمعالجة

سلامة المجتمعات المحلية والاستشفاء والإهماء المنقادين بالمجتمعات المحلية. وقد أثبتت المجموعة وكذلك المجلس المذكور حضوراً في غالكاو الجنوبية كما في مناطق أخرى في الصومال، ويعملان عند الإمكان جنباً إلى جنب من أجل إشراك المجتمعات المحلية لجعلها مالكة لعمليتي تحسين السلامة والسعي نحو تحقيق الأهداف الإهمائية.

وفي السياق الصومالي، حقق هذا المنهج المتكامل النجاح وعزّز من التغيير المستدام في المجتمعات المستهدفة. ومع سعي برنامج الأمم المتحدة الإهمائي وبرنامج الأمم المتحدة المشترك حول الحوكمة المحلية وتقديم الخدمات لامركزياً نحو البحث في تطبيق مناهج متكاملة ماثلة على مستوى المقاطعات في كل من بونتلاند وإقليم أرض الصومال فيبدو أن هناك اعتراف متزايد بضرورة تلازم الحد من العنف مع العملية الإهمائية.

سيريس هارتكورن (hartkorn@hotmail.com)

مستشار لمجموعة إزالة الألغام الدانمركية في القرن

الأفريقي (http://www.danishdemininggroup.dk/)

ومجموعة إزالة الألغام الدانمركية من

الهيئات التابعة لمجلس اللاجئين الدانمركي. لمزيد من المعلومات حول هذا البرنامج، يرجى الاتصال بالسيد كلاوس ليوريغ بيديرسن (klpc@drc.dk) وهو مدير المجموعة الإقليمي في القرن الأفريقي وممثل برنامج الحد من العنف المسلَّح.

١. وهي أداة تستخدم في احتواء السلاح وأغلقه وحفظه بأمان في البيت

لتجنب تعرضه للسرقة ولتجنب وقوع الإصابات البشرية.

٢. مقالة باللغة الانجليزية بعنوان «سلامة المجتمعات المحلية وتحليل الأمن والأعمال الموصى بها لمقاطعة غالكاو» ضمن الإطار العام لسلامة المجتمعات

المحلية الصومالية» Community Safety & Security Analysis

Somali and Recommended Actions for Galkayo District,

(Somali Community Safety Community Safety Framework

Framework نشر لاحقاً عام 2011 على الموقع

http://www.somalipeacebuilding.org

(هي شراكة بين المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، ووكالات الأمم

المتحدة، والمؤسسات الأكاديمية التي تسعى إلى تعزيز الأمن المجتمعي في

الإقليم الصومالية.

٣. برنامج الأمم المتحدة المشترك حول الحوكمة المحلية وتقديم الخدمات

لامركزياً في الصومال هو برنامج يدوم خمس سنوات مشترك بين كل من

منظمة العمل الدولية، وصندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال، وبرنامج

الأمم المتحدة الإهمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)،

ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة. أما شركاء هذا البرنامج المشترك فهم

مؤسسات الحكومة الصومالية، والمجالس الإقليمية، ومجالس المقاطعات،

والهيئات التشريعية، والروابط البلدية، والمنظمات غير الحكومية الدولية

والمحلية والمنظمات القائمة على المجتمع المدني، والقطاع الخاص

http://jplg.org